



بيان المدير العام للجامعة بين المؤتمرين



سجال نهائی علی قانون استدلال الموقوف

ى «الدور الثاني».. والمفترضون في انتظار الفرج

■ الإبراهيم  
لhammad: كلامك غير  
صحيح وأعطني  
ما يثبت أنه تم  
التجديـد لمسند



مذکور میباشد

هذه الجهود، ونتائج دراسات والأخذ  
الوزير يضع عصا في كل شيء،  
ونعثنا إلى صاحب السمو الامير  
واعطى توجيهاته، نحن لم نأت لكم  
بقرآن لا يمكن تعديله، لا عدلا على  
كذلك.

احمد يعمرف كلقته حتى اللجنة التي وضعته لا تعرف كلقته، كما تعرفها عندما تدرس كل مشروع مقترح عن اعضاء اللجنة وقدمنا كل مقترح ما هي كلقتة، وكما نعرف كل شيء واليوم تغير هذا الوضع لأننا أدخلنا الاخوان في الصناديق والمفترضين من المؤسسات الاسلامية، سمو الامير يامر على رقابتنا، ولكن لبات للعمل الفنى الصحيح واتفقنا على تعديلات مع يوسف الزرزلة لنعرف من سيدخل داخل الصندوق، فاللململ الذي لديه 6000 قرض ولديه قسط 4000 دينار هذا ماله داعي ان يدخل في الصندوق ومن يدخل في الصندوق من عنده 1000 وقسطة 600 من الراتب وارسلت يوسف العبيدي الى اللجنة المالية وقلت في اللجنة حلقانق وقال ان اللجنة لم تقبل اي تعديل، نحن نريد ان نصل الى قانون متكامل للتنافر كلقتة بسيطة ويستفاد منه اكبر شريحة من المفترضين، اما ان يعد التقرير ويقدم هنا لكي تصوّث عليه لهذا اسلوب ترفضه لا بد ان يكون لدينا شيء من العقلانية، فالاليوم لدينا اقتراحات ولدينا اقتراحات جديدة وبالتالي اعتقاد ان هذا الكلام الصحيح

على الراسىد: بعذائب ادخل في الموضوع وعذى مسجلين وستدخل في المناقشة.

يوسف الزرزلة: التعجب من الحكومة وكانت واضحة توجيهات سمو الامير ورئيس الوزراء ولكن هناك من لا يريد لهذا المجلس ان يستمر ويجعل اعضاء الحكومة يتحركون لخلق ازمة، وهذا القانون «صارله شهرين» وما قدم هو نتاج

الملاعة: هذا القانون لا يعالج مدة القائدون هنا بملايين قروض، رجاء يا وزير مالى الى البنوك ادارة البنوك هذه مالا يتعارض مع قضايا القروض واطلب، ابن ذلك الكلام حدث الان؟

عمر: هذا القانون لا يحل المالية والحكومة جل القانون اسبوعين متتالين؟ واقول جلة لا يزيد على يوم تفدى البنوك من المال تحدد عام 2008، وain 2020 الهدف من البنوك ادارة البنوك واغضاءتها.

الزرزلة: عندما تأتي تتفق مع اللجنة على دينار مع البنوك وهذه خسارة 350 زارة في سجلات البنوك وهذا عمل اللجنة هذه توجيهات صاحب تأثير كان حاضرا، وما من اقرار المداولة الاولى على المداولة الثانية التي تعديلات ستدرسها.

ي: هناك من لا يريد ان الاختصار لهذا المجلس، او مشعل «الشالى» ان يصل بمبلغ الـ 3 مليارات تتصارع ان يذهب المدين الى صندوق المغسرين وتسديد القرض، مع نسبة وقيمة القسط أقل.

**لننصر الشعب الكويتي حتى  
القيادة السياسية حريةصة على  
رفع المعنانة عن الشعب الكويتي  
فارجو ان تهدا المنفوس والامن مختلف  
في وجهات النظر.**

القانون في المعاشرة الأولى ومن المؤلم ونحن نحضر لقرار أهم قانون يهم المجتمع ولكن توقيت تقديم قانون آخر أعطى الحكومة الفرصة في المراوغة، لا تعطون الفرصة للحكومة تراوغ.  
ـ على العبر: القانون الذي بين أيدينا به تحالف فتنة وشرغية ونحن سبّلون أمام الله في تحمل القضية الشرعية، وبهذا العدالة والمساواة ساقط في هذا القانون، فلماذا لا يسمحوا بدخول مفترض 2009، وهنّاك من عليهم التزامات، فكيف تعالج فتنة بسيطة وتنترك الآخرين والحكومة تحفلت على القانون يسبب عقود صندوق العسرين الموثقة في وزارة العدل، لجان الفتوى لديهم ارخصة في هذا الامر وتحفظات، وما هي الكففة المالية التي ستديرها البنوك من

- العمير: لا أحد يعرف الكلفة..  
والرئيس كان له موقف سابق من القروض  
فلم اذا تغير؟
- العدوة: على الاعضاء الوقوف مع  
معاناة المواطنين وليذهب صندوق  
المعسرين إلى الجحيم

العدوة: على الأعضاء الوقف مع  
معاناة المواطنين ولنذهب صندوق  
المعسرين إلى الجحيم



**ظروف الصناعي مهدت التقليل بسلسلة الحال**

الصانع ■  
لا ندري كلفة  
القانون ومن  
المستفيد منه؟  
وإن قبله الشمالي  
سنشكوه أمام  
محكمة الوزراء

لأن المجتمعات السابقة تاقتضاها  
8 اقتراحات لكن الان فتح الباب  
على مصراعيه، وطريقة صياغة  
القانون جزء منها لا يمكن تطبيقه  
وجزء من التسويات تمت بين  
طرفين دائم ومدين، ومن قبل لجان  
يرأسها قاضي تكيف نقول في  
القانون ان تنفيذه ونطحنه مسيرة 4  
سنوات في صندوق المغرسين، فهذا  
يحتاج الى شيء من التأني، ونحن  
خدمتنا للمواطنين لا بد ان تكون  
على الطريقة الصحيحة والأسلوب  
الصحيح.  
واليوم صياغة القانون  
والآن هناك مشروع جديد قد  
يتقدّم به رئيس مجلس وزراء  
القانونية، وحسب قرار البنك  
المركزي يقول هناك تصويب  
للبالغ المستولى عليه.